

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نتقى

الحمد لله الجامع بين من اراد من العباد الجامع من الزوجين لباسا لبعضهما ما اراد
بل نقاد وعلق تعلق قدرته بالتعلق باجماع ما بينهما ان اراد اعطي فاغني ومع
فاغني فلا مشاحة في حكمه ولا عناد المانع بين من اراد المانع بين ما عني حسب ما اراد
الجامع على تعلق قدرته بالمانع مما في نكاحه بل لا شك ولا ارتداد احمده
اذ جعل دينه يسرا يا مجاد ائمة هم للدين عماد واشكر اذ اوقع بينهم الخلف
في الاقوال لتوسيع دوائر افكارهم في الاستنبال والتاويل لسائر الجوامع
العقل والاحاد والحمد لله لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا اناد واشهد
ان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله وحبيبه وخليفه قطب
دايرة الوجود سيدنا لاسياد وعليه ارجعنا في المنة والاعتقاد ام ابعد
فيقول الفقير السيد محمد شمسية الشافعي الحسيني المنطوق في الشاذلي قد
اشفي الراي السيد والتحري التصديق ان اجمع شوارد الخلف والطلاق في حلق
ليس هو اجتهت في الوقائع ولا تعميرها لعمدة لكل يحصل وجامع نعم وان كان
قد وقع في الامور التي عديده من كل ذي معرفة وقوة مديدة لم يصل الفقير
للاقتلامه الظاهر ففضلنا عن رجائهم العالية الفريدة الا انه لا شك ان النظر
مفاوت والفتوح غير مسامتة وانما التشبه بقوم تقاولا ينظم في سلمهم في جمع
في درجهم والفقهاء ناقلا عن الائمة العترة بن وعازيا كقول لقمان عليه السلام في مشي
يقولم في العلامة الشيرازي في شرح المنهاج والفتاوى ويوم لوالده الشهاب
في فتاويه ويوم في المزين علي الشيرازي وبسم القطب انقسام العباد في زوج
المع والزاوي وويل للشيخ الحلبي وبيع ط الشهاب الحظية الشريفي وبيع
للشهاب ابن حجر العسقلاني وبيع في شيخ الاسلام زكريا الانصاري وبيع في شيخنا
الشيخ اللوزي وبيع في شيخنا العلامة حسين الحلبي ومن ما تعرفت في العباة طلبا
لاختصارها محمد الله كتابا تقريه الاضمار وسميته تسعة الفناع عن شوارد
الطلاق والاختلاف والله ارجوان يكون عمدة للسليم من الطباع ورجع في الخلف
والاجتماع وان يتقبله من نسله العجم انه جواد متفضل كريم لا يجيب من تصدق وعليه

اعتمد

اعتمد وعنده بجاه افضل المحلوفات وسيد السادات صاحب الشرع الشريف وهما
اشرع في المقصود متوكلا على الرب العبود
هو لغة النزاع
واصطلاحا فرقة يعرض راجح لجملة الزوج بل فظلا طلاق وانعلم قلت في تسمية
بالخلف مجاز ميمى على مجاز لان معناه اللغوي النزاع وهو حقيقة في الاحرام تقيده
مجاز في المعاني عني تسمية الزوجين لباسا لبعضهما مجازا قال تعالى هل لباس لكم
وانتم لباس لمن فكانت معارفة الاخر نزع لباسه والاصح فيه قبل الاصحاء اية فان
طعن لكم عن شجنته نفسا فكلوه ههنا سرايا والمره في حديث البخاري عن ابن عباس
ان حبيبة بنت سهل امرأة ثابت بن ديس وقالت يا رسول الله ما نكحنا عليه من
خلق ولا دين ولا ديني اية الكفر في الاسلام فقال ابن عباس علي صدر يقته قالت نعم
فقال اقبل الخديفة وطلعتا نطقه والمراد بالفرق كلاما كما قاله السيوطي في
نزهة الابكار لفران النعم وانها انما من عنده تمنع فيما يقتضي للفرس في ما
بسبب بعضها له وعدم حب اقامتها معه والفران العترة لما ورد انما قال النبي
صلى الله عليه وسلم اني رفعت جانب الخبايا من اقبل مع اناس فاذا هو اشدهم
سوارا واقصرهم قامة واقبحهم وجه في الله لولا مخافة الله اذ دخل علي لم يصفنا
في وجهه وزاد النساء انه ضربها فكسرت يداهما قاله وهو اول خلق جري في الاسلام
تفسيرها ت الاول الخلف مخلص من وقوع الطلاق الثلاث كالوخلف لا يفعل الا الاول
تدخل في الامور اي فعل لا بد له من فعله او لزوجه او غيرها فاذا عمل الخلف قبل
فعل المحلوف عليه فعل المحلوف عليه بل لا فرق بين ما يتكراهم لا ولا بين ان يفعل
المحلوف عليه بعد الخلف وقبل تجدي القعد وهو ابي او بعد تجدي الحق على المهد
لا يرتفع النكاح الذي علق فيه الخلف قاله من الثالث لا يكون الخلف نافع في التحليل
من الطلاق الثلاث اللهم يملك الطلقات الثلاث واشتئين منها ما كرا او طلقين
سواء ما عدا لانه طلقة بائنة تفعل ما تقدم من الطلقات فان استقرت في ما
او غيرهما الخالف من الطلقات تولدت البيوتة الكبرى التي من لوازمها عدم حل
الزوجة بعدها الا اذا نكحت زوجها غير بشرطه الا بئنة قاله شيخنا ابو يحيى
العلامة م وغيره الاجماع الثالث هو مخلص في صيغة لا فعلن مطلقا غير تقيده

مخلص من وقوع الطلاق الثلاث

لا يرفع الخلف الا اذا نكحت زوجها

الصحح التي يتخلص بها

مدة وفي صيغة لا فعل وان لم افعل مطلقين او مقيدتين وان فعلت مطلقا او مقيدا انفا
ولتعلقوا في تخليصه في لا فعلت مفيدا بمدته لغو هذا الشهر وفي النفي المشعر بالزمان حيث
صدر بحرف شرط غير ان كذا المراد كذا فذهب م ر و ولد الى ان الخلع لا يخلص فيها
وهو المقيد وذهب الزرقي الى نفع الخلع مطلقا اعني لا فرق بين الاثبات ولا النفي المقيد
والمطلقين ووصوه بالبقيتي وزري وبه فاق ابن عبد الحنن وخ لا و ج كما قاله في النكاح
وغيرها حلف ليرحلن الدارق هذا الشهر وان يفضيه رينه في هذا الشهر م بانها
قبل انقضاء الشهر بعد تمك بامته الدخول او بعد تمكته من نكاحه الذي تم جرد العقد ومضى
الشهر ولم توجد المصفة المخلو عليه ما حث عدم رواديه ولا نفعه الا بانه ولا يجيد
العقد وذهب الزرقي ومن تابعه الى عدم الحث ونفع الابانة والتجديد قاله زري وعس
لو حلف بالطلاق الثلاث لا بد ان يفعل كذا في الشهر الا في الخلع قبله لا حث مطلقا
لانه خلع قبل الحث من الفعل فم ينقض اليمين باختياره قاله سم لو كان بين يديه
مفاحات فقال لزوجته ان تكلم في هذه المفاحة اليوم فانت طالق ثلاثا والامته ان لم
تاكل هذه المفاحة الاخرى فانت حرة فاشبهت مفاحة الطلاق بمفاحة العتق فله من
التخلص من الحث طرق منها ان يخالع زوجته ذلك اليوم ويبيع الامه ثم يجدد النكاح
ويشترى الامه ومنها ان يبيع الامه ثم تاكل الزوجة التفاحتين جميعا في اليوم قبل شرا
الامه او بعده ومنها ان يخالع الزوجه ثم تاكلها الامه جميعا في اليوم قبل تجديد النكاح
او بعده وهذه الثلاث منق عليه وادل بعضها طريقة رابعة وهي ان تاكل الزوجه واحدة
في اليوم والاخرى مع الاثنتاه ولا طلاق عليه ولا عتق للامه لوجود الشك وعنه
لانوق به وهذا هو الراجح قاله في الرض وشرحه حلف بالطلاق الثلاث لا يخلص
ثم حلف به ايضا لا يخالع ولا يوكفه سوا كان ابينها معا او كان مرتين في الخلع بالطلاق
المخلع وهما لا يتبع الطلاق الثلاث المعلق على الفحل اذا فعله بعده ولا الطلاق المخلو فيه
على عدم الخلع قاله في اللدة ^{نفسه} اذا خالع الاجل المخلص من الثلاث بين النساء عليه
لانه لا يقبل سه اذا دعاه وان صدقته الزوجه كما في سبيلته اتفاقا على غسده للعقد بعد
وقوع الثلاث لا يقبل بالنسبة كلها له بعد جدي بلا تحليل وانما قبلت السنة هنا هو
سقطت امره بالاشهاد دون صون وجود المسند للعقد لانها هنا لا ترفع المرجح للزوج بخلافه

ثم

فوتج لوفاه ان البر لهن من حمله على فلفله ففانته ابوالبر لوفاه انهما حبر الكبر سيدهما صل ما قتي
سحمة البر لهن وان سدر لهن ان البراه فابره واما الطلاق فان قصد ففول ان طالع النكاح فالا
لا جرد و البر لهن ان البراه فابره واما الطلاق فان قصد ففول ان طالع النكاح فالا
ثم فكانت الهمة فيها اتوي اهمر
يشترط في العوض الذي في مقابلة الطلاق من هذا
او غيره ان يكون سمولا وان يكون مملوكا مستقرا مقدر واعلم تسليمه وان يكون معلوما
لها معا كما يشترط في البضع ان يكون مملوكا المزوج فخلع الرجعية صحيح دون البائن وان كانت
كفرها اجنبية ويشترط في الزوج ان يكون طلاقه صحيحا فصحيح من عند زوجي عليه البراه حبر
سبغه ولو يد اذن ومن سكران سكران سكران لمن سبي ومجنون وسكر ويشترط في المقتضى العوض
قابلا كما ان اوله نكاحا طلاقا نكاحا بان يكون غير مجنون عليه ولو سبغه باسمه
فلو اختلعت امه ولو كانت تبة بلا اذن سيدها بغير مال او غيره لسيدها او غيره
بانت مبرم المثل في ذمتها او يدين في ذمتها بانته به مال تدن مكانة ما هي فبين يدي
لا بالمسبي على العقد خلافا للرك قاله زري ثم ما ثبت في ذمتها انما تطلب به بعد العتق
واليسار واختلفت باذنه وكان قد اطلق الاذن وجب مبرم المثل في كسبه او نحوه مما
يدها وقت الخلع من مال تجارة ما دون لها في اوان قدر لها في ذمتها ما كذا في اتفاق
المقدر بما ذكر من كسبه او نحوه فان لم يكن لها فيما ذكر كسبه والا نحوه ثبت المال في ذمتها
او عين عينها من ما له تعينت للعوض فلو نزل على ما قدره او عينه او على مبرم المثل
في صورة الاطلاق طوبى بالزنا بعد العتق واليسار اه زك خلع الجنونة والغير
لنوع لا يقدر به ارحل لو اختلفت مجنون بسبغه طلقت رجعييا ونفي ذر المال وان اذن الولي
لانها ليست من اهل التزامه وليس لولي ارفق ما لها الا بشرط ذلك قاله زك وتب عليه ح ل وان كان
الزوج جاهلا بالحال خلافا للزرقي ومخول وقوع الطلاق رجعييا لم يعلق بمرأته بان قال ان
ابرايحيي فانت طالق فابرايه و الا بان علق على براتيه كذا المثال فلا براه ولا طلاق اصلا لعدم
وجود المصفة وكذا لوقال ان اعطيتني كذا فانك طالق لا طلاق ولو اعطته لان الاعطى التولية
وليست من اهل خلاف الشيخ حيث قال بوقوع الطلاق جميعا اه كلاه وعبارة جرحه
المرزوقي لوقال السفينة ان ابريحيي فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
مخلاف قوله ابا خالد علق على الف فقبلت حيث يقع جميعا لانها نحن فيه تعليق محض فلا
يقع الوجود المصفة اه كلاه لوقال الرشيدة ومخول عليه السفينة خالعتك على
ديار مثلا فقبلت بان الرشيدة مبرم المثل وطلقت السفينة رجعييا فاعقلت احداهما لم يقع
محل طلق ونكاح رجعييا مما جالي من بقية عنده طلاقا فقال له الكاتب وهو
المرزوقي

سكن ذلك الشهر

في الزواج الشرعي
 في اية طلاق ما تقدم
 واما ما تقدم في اليمين وهو يرد الطلقة الاولى لانها اطلاق اخر فالغيب باطل وله مراجعتها في العدة والقول قوله
 من ذلك قوله ابو حنيفة ان الخلق وقع لذلك قاله ابن الصلاح
 فنظر الخاتم والمعاذة عاربا عن ذكر العود لانهما
 في الطلاق الرجعي ان قصد به الطلاق وقع والا فلا نسلم ان نفي التماس قبوله للمنع وقيل
 انهما يردان لانهما في صحيحين من المثلان كما في المرأة والا بانها كالمع اجنبي طلقت بما انا قاله لم
 طلاق رجعي قوله
 احد الظاهر وانما يردان والمعاداة انما لا يكونان من رجعي عندنا الامع ذرا العوض ونيته كما مرح ل عن مرد
 في ذلك من عندنا وهو
 قال الها لقتد علي مذهب الامام احمد بن حنبل بعد ذلك لم يكن ذلك
 في نية صارية لفرحة المخلع في الطلاق عندنا خلافا لمن وقع فيه اجماع
 قال الها لقتد
 العوض من مذهب
 العوض ان الله عنه
 في معاوضة فيها غشور تعليق والا فلا وقع اجماع
 لم يثبت ابوها انها تجوز وقيل الطلاق رجعي ان نكح الزوج دعوى بها فلا رجعة
 له ولا يستحق شيئا اذ في به الا ذم اجماع
 لوقوع العوض فقال خالفك بالاعتز
 وقع رجعي وان قيلت وتوري التماس قبوله وكذلك لو طلق فقال خالفك ولم ينزل المثل
 قبوله وان قيلت حيث نوى الطلاق الا نكح
 لو خالها بما عاها فاسد بقصد التمس لرجوع
 وجرم يثبتة ووجوبه محمول بانتم المثل وبفاسد لا يقصد لدم وحشر ان رجوعه لا
 شذ ذلك لا يقصد بحال فانه لم يبيح في شيء بخلاف الميتة فانها قد تقصد للرجوع
 والخراج اه نكح
 لو خالها بما عاها ولم يجزول فسد ووجب مهر المثل وصحيح
 وفاسد معلوم في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابل به مهر المثل ان علم ذلك اجماع
 خالغ زوجته مع اجنبي فاسد مقب وقيل رجعي ل خالها على ما في
 كذا الاجنبي مع علم بان لا شيء فيها وقيل رجعي ولا شيء قاله ل نقله عن اجماع
 تعلق في الخلع المحمول اذ لم يعلق باعطائه او لم يكن مع المثل فلو قال ان ابراهيم
 دينك فاست طاق فابرأته منه وهو محمول تعلق لعدم وجود الصفة قاله نكح وتب
 عليه نكح محمول وقيل الطلاق انما يرد بعد البراءة طلقتك اي او انت طالق فقط
 اوضح اثلاث نظرا لنفي صحته وقصد الاخبار عما وقع وطابق الثاني الاول لم يقع والاق
 اما لو قالت ان ان طلقتي فانت بري من صدق في نطقها نظرا لنفي الصحة ووجب مهر المثل

فراقت وهو نكح الخالق ان الخلاف بين من رجعي في هذه السئلة خلافا ل ش وتبعه بعض الخواشي بين ذلك السئلة التي في مسائله
 المتعلقة بالفرج فقط

له علمه وان علم الفساد كرجعيان وهذا يجمع بين الثاني في هذه المسئلة اه كلامه
 له زوجنا خلق الطلاق على صفة ولم يعين واحدة منهما ما يتخا ل احداهما فقط جائز ان يعين
 الطلاق بعد وجود الصفة في التي بانته قبل وجود الصفة فنفر بها على الراجح من ان الاقبا
 بجالة التعليق لا بجالة وجود الصفة وان خالفه فيه بعض السائرين فالمرح ل نكح قلت وهو
 ضعيف والمعتمد انه لا يجوز نكح المتعين في واحدة بعد الوقوع اصلا واما قبله له التعيين
 في من شائت ما وما ذكره هو ما شئ عليه محمد وسائر ذرا الخلق بسبوطا في باب الطلاق
 لو عقد على كبر بالغ وطلقها قبل الدخول بها والاصابة ثم ان رجلا ارعى عليه حسبة
 انه خالغ زوجته المذكورة خلعها ساقا على يدك شرعي شافعي فاجاب الزوج بالانكار
 فاقبته عليه بيته بذلك كان المخلع ما غايبه وتزوج الطلاق الثلاث عليه قاله مرد
 حلف
 بالثلاث لا يسافر فخلع زوجته على عوض وسالمه يقع عليه الثلاث ويقبل قوله انه خالغها قبل
 السفر يمينه قبل ان يسافر ويعداه مرد
 شروط البراءة ستة الاول ان تكون الزوجية
 شريفة اي مصلحة لا مردية ما بعد الاوامر وترك المناهي وما لها بانفاق ما لها في وجوه
 الشرف المرضية فالرجوع وغيره وحكي البعض عليه اجماع اجماع الثاني ان تكون مكففة
 بان يتصرف بالبلوغ والعقل لاجل صحة نكحها وانها قاله مرد الثالث ان تكون مختار
 فلا تنص من مكروه قاله العلامة خ ط والبراهمة سول وحكي عليه الاجماع وهو في الرابع
 ان يبقى المبرأته معلوما للزوج والزوجية معاقلة يعني علم احدثها دون النكح لانه لو رد الي
 معاوضة بخلاف الا برأته من الحقوق المالية فانه لا يشترط فيه العلم المبرأ الذي له الحق
 فقط قاله مرد وهو المعتمد خلافا لرجع حيث قاله ان جملته سعا والزوجية وهذا لا يمنع ولا يقع
 الطلاق المعلق عليهم وان جرحه الزوج فقط صحته وقيل الطلاق رجعي وهو مرجع الخامس
 ان يكون في مجلس النكاح ان لم تكن قافية الا فيصير بلوغها بالخبر وهذا عند تعليق الطلاق
 على برأته قاله ل السادس ان لا يقبله نكاحه ان اصدتها ما شئ درهم ورق او شئ من سائل
 من ذهب وحال عليه الكحل وهو في ذمته فان ابرأته منه ببراءة باطلة والطلاق الرابع
 في بطلانها ان علق عليها ما باطل لان المني على الفاسد فاسد لتعلقه الفاسد كما في
 الصنف به تعلق نكح خصوصا ان ضم اليه جملها لعلها بعد خروج ما ضم ضم اذ ابرأته
 ما لها فيه ووجدت الشروط التسعة صحته وقيل الطلاق باينا قاله سول مرد ورواه

الواقع
 رجل
 فيمن شائت ما وما ذكره هو ما شئ عليه محمد وسائر ذرا الخلق بسبوطا في باب الطلاق
 لو عقد على كبر بالغ وطلقها قبل الدخول بها والاصابة ثم ان رجلا ارعى عليه حسبة
 انه خالغ زوجته المذكورة خلعها ساقا على يدك شرعي شافعي فاجاب الزوج بالانكار
 فاقبته عليه بيته بذلك كان المخلع ما غايبه وتزوج الطلاق الثلاث عليه قاله مرد
 حلف
 بالثلاث لا يسافر فخلع زوجته على عوض وسالمه يقع عليه الثلاث ويقبل قوله انه خالغها قبل
 السفر يمينه قبل ان يسافر ويعداه مرد
 شروط البراءة ستة الاول ان تكون الزوجية
 شريفة اي مصلحة لا مردية ما بعد الاوامر وترك المناهي وما لها بانفاق ما لها في وجوه
 الشرف المرضية فالرجوع وغيره وحكي البعض عليه اجماع اجماع الثاني ان تكون مكففة
 بان يتصرف بالبلوغ والعقل لاجل صحة نكحها وانها قاله مرد الثالث ان تكون مختار
 فلا تنص من مكروه قاله العلامة خ ط والبراهمة سول وحكي عليه الاجماع وهو في الرابع
 ان يبقى المبرأته معلوما للزوج والزوجية معاقلة يعني علم احدثها دون النكح لانه لو رد الي
 معاوضة بخلاف الا برأته من الحقوق المالية فانه لا يشترط فيه العلم المبرأ الذي له الحق
 فقط قاله مرد وهو المعتمد خلافا لرجع حيث قاله ان جملته سعا والزوجية وهذا لا يمنع ولا يقع
 الطلاق المعلق عليهم وان جرحه الزوج فقط صحته وقيل الطلاق رجعي وهو مرجع الخامس
 ان يكون في مجلس النكاح ان لم تكن قافية الا فيصير بلوغها بالخبر وهذا عند تعليق الطلاق
 على برأته قاله ل السادس ان لا يقبله نكاحه ان اصدتها ما شئ درهم ورق او شئ من سائل
 من ذهب وحال عليه الكحل وهو في ذمته فان ابرأته منه ببراءة باطلة والطلاق الرابع
 في بطلانها ان علق عليها ما باطل لان المني على الفاسد فاسد لتعلقه الفاسد كما في
 الصنف به تعلق نكح خصوصا ان ضم اليه جملها لعلها بعد خروج ما ضم ضم اذ ابرأته
 ما لها فيه ووجدت الشروط التسعة صحته وقيل الطلاق باينا قاله سول مرد ورواه

وجاز الذي ارثا من حيث وزعم انه ابن عم الميت لانيه واقام البيعة على الميت ووزر الشهود لهم انبه وجهه
واسم الميت وحده كما هو الرسم والمدعى عليه ان جعلت كان فلا تاثير ما استتم المدعى لا تقبل
بيعة المدعى عليه لان البيعة لا تثبت الا بالثبوت لا بالثبوت وبيعة المدعى عليه قامت على الثبوت وهو ليس
بمخيم فاشارة اسم المدعى عليه

حالة المدعى وهو كالمو روجها عندك فحلت عليها انه تعود الى بيت زوجها من الزوج المدعى عليه
اذ لم يمت او اثنى اسم المدعى عليه عند حاكم شرعي لم ينع زوجته من الزوج الواسية لحاكم على الصفة بالذهاب الى
واقام المدعى عليه البيعة انما المدعى دخل ارض بيت زوجها اهر رمل لو ردت اليه زوجته وراهم قرضا
غير الذي يدفع المدعى فحلن بالسفلاق انه يدفع لها كل يوم نصفان في مقابلته صبرها فذرع
كف وقمة لا تسبل بيعة لها من الايام ثم استنع نحو ذلك ثم ايام من الدفع وقصد انه يدفع
المدعى عليه اه وفي سلوم الاربعة ايام مع ما يدها الاطلاق عليه لان في كلام الخائف
الخائفة من الزوال الثاني ما قسم والادع بمسألة من فيها يظهر امر من حلف على حمله ان يستحق عنه ليلة كذا
متمصلت مرة بالوجه وظن انه يبرسه فلم يات اليه اوقا ولم ييسر عنده بحيث بذلك
اشري لا تقضى اهر م حلفه لبيعت وله بمفرسة فحلت كل واحد منهما في ايام
ولا تادوا الله تعالى لهم لا تحت الحالف اذ قصد لساكنة بها لان مبني الاجمان على الزوج وهو
اه وتها يتولى ذلك لا يبد بذلك ساكنة مع الزلا بد منها في البيعة على الزوج وهو
ما نصه الفقهاء ان له لو كسب وكب وله في هذا الشهر مضي الشهر ولو كسب وله
عن الالف ما كسب البيعة واكثر منها بدم مضي الشهر فحلت باكله المذكور حيث له بيعة
واى بيعة سنتت حلت له بقصد في كل كذا اسم المدعى انه يقيد بوقت
وقضى بها المقتبل من الشهادة اذا تقضى على مملو وذكرت البيعة الحاضرة انه طلق ولم يقيد لا يعمل لا يقول
البيعة الحاضرة لعدوه اهر م حلف لا يقطع بهذه الكسب فابطل
صدها وجعل لها حلس واربها وقطع به لا تحت اهر رمل
حلفه له كلف بهذا العلم وكان مبريا فكسر بيعة وساند فيه
لبيعة اخرى وكتب بها لم تحت وان كانت الة نوبته واحدة
لان العالم اسم للبري دون الة نوبته وحدها وشبهتها فلما كان

مع

لا عيب

لا عيبه فانه ابو الطيب في شرح النسخة قال على الطلاق للازواج
فلا تاثير صارت له تحت قاله ابو الطيب فوصيا حلف
لا يشري عينا بشئ فاشرى لصن باحثة ثم نصها
الة قرحبة لا تحت على الة وصية اهر م حلف اذ افارقك
حتى استوفي جميع هتك ثم ربه لم تحت سواء امكنه
البيعة اهر م حلف لا يخرج روج
انه باؤزده وكان قد اذن لها قبل الحلف في الخروج الى محل
معي تحت الة بلاذن حديد اعتمادا على الة الة الة
هتت على المقدم للمدعى وهو الة الة الة الة الة الة الة
البيعة يبيع الحنف لغير الة الة الة الة الة الة الة
عليها الا يخرج شيئا الا ما ياذن لها في خروج بعض المصالح
لم اقرت مصالحة بلا اذنة لا تحت الة الة الة الة الة الة
الاذن على ما س ما تقدم عنى م قول له يخرج شيئا الة
باذنى اى وله يخرج الى الة الة الة الة الة الة الة
وينام على لفظ ليه الة سفت لسا الف حلالا للمخنة في انة
يحتاج الة
من خواصها الة
له ان لم اقصه متكت الة
لم اعط الة
منه فهل وله يخش ان اهر ويري حلفه الة الة الة الة الة الة
فزوج لوي وبث جهوس حت الة الة الة الة الة الة الة الة الة
ذلك وان شهد به فلان اهر ويري حلفه الة الة الة الة الة الة
لا يحلفه يفعل كذا ففعله المحلوق علم حت حت علم وغير
على منتهى من فعلهم ولم ينفه والة الة الة الة الة الة الة الة
متحدا فنز يدوم وحل في الزيادة كما لم تحت كالم في شرح الملوك

حلق لا يقيم في بلدنا ويجوز كذا شهر اهت
 حلق على زوجته له تطهر اولادها سمن اولادها وكذا ولد
 شي الا ان المهر سبي نحل كونه مخرج واحده ولقد هيا
 ان اطعمتم في لا وقوع عليه لندم ما يدل على المكرم اهور
 لو فرضت زوجته من منزله له فقال لها ان فرضت
 فانت طالق فاستمرت راححة فبينها وقال لها ان رضيت
 فانت طالق فاستمرت فكسامة وضعها في غير منزل له فبيع
 عليه واحدة فقال ما ابو بلنفة الثاني الكسنا فا والاد
 فتنا هذا ان قصدوا احوال الى مكان قد عينته كبيتها
 والا فله يقع عليه شيء ان لم ترح اليه وان قصد غيره لم
 يتبدل منه وتقع عليه الطلاق في كل حال وليس يدين فيصدق
 باطنها م
 الثالث ما اذا سكن في بلدك هذه ان لم تكن السنة كانت
 الا فري له بحيث سكنها في البلد السنة الاولى
 وحبها اهر مكيه لو علق طلاق زوجته
 ثلاثا بارافة ثم ثم الره شخص على شربها او اراقته
 ابيع له شربها دفعا لظهور الحاصل بتطليق زوجته اهر يط
 حلق بالطلاق الثلاث انه لا يسكن ما فيه مادامت
 زوجته طيبة في عصمته ثم طلقها رجعيًا وراجعا في المدة
 وسكن منه ان طلق في العصمة بذلك وكان ممن يخفى
 عليه ذلك لا يجب لكن العيب بايته فلو لم يستبدل الكفن
 حث وان لم يطق ذلك حث قاله في الترغيب يعني وانما
 اذا

اذا كان الطلاق بائنا وراجعا الي عصمته بقصد جديد
 لم سألته لانه مطلق فانهم لوقال لزوجته
 ان دخلت العار فانت طالق فليبقا فلا تزني
 به الا بوجود العصمة لكن لوقال اردت النجس عمل به ارجم
 نعم قال لها انت طالق بشرط ان لا تدخلي الدار
 عاين ان لا تدخلي الدار وقوع في الحال وان لم يوجد ذلك
 لان الطلاق له يقبل اليناع بالشروط ارجم قال الطلاق
 يدر مني ما فعلت فانت مفعلة له يقع به طلاق الا اذا نوى تطليق
 الطلاق في الفعل لان الطلاق لا يخلو به اله علي وجه التعلق
 فان سواه به وقوع والا فلا وسوا لفظ الطلاق ارفعه ام بضم
 ام سكنه ارجم قال لزوجته ان لم تحرمي هذه الشاهد وانك
 طالق فتبادت منه في الكلام ثم فرضت ان قصد خروجهما حالي
 طلقت بانفصاها قبل الخروج قال في الترغيب وانظر حاله طلاق
 ارجم والظن حمله في الحال ان كان عاينًا وعلى ان كان غير
 عاين خافيه لوقال على زوجته ان لا تذهب الي اهلها
 في حزن او فرح فان اراد هسة اله جماع في الزرع او الخرت
 قد هبت الي اهلها في نحو ايام التهمة والتسلة له عشه عليه
 وان اراد النور في البيع حث حتى بهما في الذي الترغيب وانظر ما لو
 اطلق هو والظاهر حمله على العسر فانهم حلق انه لا يطالب
 فلا يقطع من بيت بجوار ذلك البيت ونزل من سطح البيت
 المحلوق عليه ان احتاج ليدانيتها عوده ممن ذلك البيت الى عوده الي
 سطح البيت المحلوق عليه حث له لم يقطع عن ذلك البيت

الطلاق بالتعلق

والا فلاهرزم طلق زوجته وصيما ثم طلب منها حاجة فقال
لها ان لم تقبلي ما اريد فانت طالق وكرره ثلاثا وطلق او قصد
التمسك التاكيد وقع عليه طلقة رجعية ان لم تقبل وان
قصد له سنتان للكره وقع عليه الثلاث ان عدم اعطائها
والا فلا طلاق أصلا اهرزم قال على الطلاق نفقة بعد
الثابتية هذا لثمناية طريقا وان اراد رجل لا طلاق
عليه ان كان من له ان لو لم يبال فلاحية له ولو ان
اللفظ المذكور كناية عن اعتقاد المثل اليه اهرزم اي وانما
ان كان عبدا فان كان ما ينفقه بعد عتقهم قدر قيمة الثمناية
طرت له عنت وان قاله من غيره وان نوي اعتقاده
به فافهمه لو اشترى شخص شيئا وقبضه ثم قال
اليان ينيله فحق بالطلاق ان له يقبله ثم باعه ليايم
مثل الشراؤه لا طلاق عليه أصلا اهرزم حلف
لا يكلمه شهرتكلمه شهر استرقا غير متتابع له عنت عليه
لان مقصده باليمين الهمزة تحت دون نتاجه
اهرم حلف له يحلمه مدة ثم ان اراد مدته
مبينة معلونة دين والاه اقتضي ذلك استرقاق
المدة فحسب بكلامه هذا هو الطلاق وذهب بعضهم الى
الجملة ان اراد في مدة من عنت ما الكلام في وقت
والله يحسب الا ما يحسب اهرزم حلف له بظلمة الا بظلمة
السنة لا يحسب عند الطلاق في تكلمه له في بعض ائمة
السنة فيهما بخلافه لانه كليم في بقية هذه السنة
او في هذه السنة فانه يحسب بذلك فيهما ولو يكلم
تم انك يا عبود الله فوفيقه